

بسم الله الرحمن الرحيم

سند لأمر

مكان الإصدار: الرياض

رقم السند: ٥٠١١

أتعهد بأن أدفع بموجب هذا السند لأمر لـ / إنجاز الأملك للعقارات مبلغًا وقدره

(٤٥,٠٠٠) خمسة وعشرون ألف ريال فقط لا غير

في تاريخ ٢٢/٦/٢٠٢٢ م

ولحامل هذه الورقة حق الرجوع بدون مصروفات أو احتجاج.

الاسم: علي بن معنوق بن علي المحمد

السجل المدني: (١٠٠٩٦٩٨٦٢٠)

الجنسية: سعودي

العنوان: الاحساء

توقيع المدين:



البصمة:



بيان المصالحة

رقم:

عقد وساطة للتمويل بالعمولة

انه في يوم الثلاثاء بتاريخ 22 / 11 / 1443 هـ الموافق 21 / 06 / 2022 م، تم بعون الله تعالى الاتفاق بين كل من:

١. مكتب إنجاز الأموال للعقارات، سجل تجاري رقم: (١٠١٩٣٨٢٢٧)، هانف رقم: (٥٣٠٢٢٢٢٨٣) ويمثله في التوقيع على هذا العقد: السيد / مفرج بن سعد بن سند العنزي، سعودي الجنسية هوية وطنية رقم (١٠١٣٩٧٧٩٦) عنوانه: الرياض . ويشار إليه فيما بعد بالطرف الأول.
٢. السيد / علي بن معنوف بن علي المحمد سعودي الجنسية، هوية وطنية رقم (١٠٠٩٦٩٨٦٢٠) عنوانه جوال رقم (٥٥٩٣٤٢١٤٩) ويشار إليه فيما بعد بالطرف الثاني.

التمهيد

وحيث أن الطرف الأول يمتلك مهنة الوساطة التمويلية وذلك عن طريق أحد البنوك، أو إحدى جهات التمويل، وفق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية، وحيث أن الطرف الثاني يرغب بشراء عقار عن طريق إحدى الجهات التمويلية، ويرغب بإسناد مهمة البحث عن التمويل المناسب له للطرف الأول، وعليه فقد التقت إرادة الطرفين على أن يقوم الطرف الأول بالبحث عن التمويل وفق الاشتراطات المنصوص عليها في هذا العقد، وذلك مقابل عمولة يدفعها الطرف الثاني للطرف الأول، لذا فقد اتفق الطرفان وهما بكمال الأهلية المعتبرة شرعاً لإبرام هذا العقد.

أولاً:

يعتبر التمهيد المذكور أعلاه جزء لا يتجزأ من هذا العقد ويقرأ ويفسر معه.

ثانياً: ملحق الاتفاق:

إذا تعارضت بنود هذا العقد مع أي بند مكتوب في ملحق من ملحق هذا العقد؛ فيقدم المتأخر منهما.

ثالثاً: السرية:

يلزم الطرف الأول بالاحفاظ على السرية التامة لبيانات عملائه وعدم إفشاء أي معلومات عنهم أو عن معاملاتهم إلى الغير بدون موافقتهم الكتابية المسبقة، وفي حدود هذه الموافقة، باستثناء الحالات التي يلزم فيها تقديم معلومات محددة للجهات المختصة.



رابعاً: التزامات الطرف الأول:

١. يقوم الطرف الأول بموافقة البنك أو الجهة التمويلية، والاتفاق معه على تمويل الطرف الثاني وإجراء ما يلزم لأخذ موافقة البنك أو أحدى الجهات التمويلية على إنعام تمويل البنك أو الجهة التمويلية لصالح الطرف الثاني.
٢. يلتزم الطرف الأول تجاه الطرف الثاني بأن يبذل كافة مساعيه وجهوده والخبرة المتوفرة لديه من أجل إيجاد التمويل المناسب للطرف الثاني حسب حالته الائتمانية.

خامساً: التزامات الطرف الثاني:

١. يدفع الطرف الثاني للطرف الأول عمولة وقدرها (٢٥,٠٠٠) خمسة وعشرون ألف ريال سعودي مقابل قيام الطرف الأول بالوفاء بالتزاماته المذكورة في هذا العقد، ويتم دفع هذه العمولة مقدماً، ويحرر الطرف الأول سند استلام رسمي لصالح الطرف الثاني.
٢. يدفع الطرف الثاني للطرف الأول ضريبة القيمة المضافة بنسبة قدرها (١٥%) من إجمالي عمولة الطرف الأول المذكور نسبتها في البند الخامس في الفقرة (١).
٣. يحرر الطرف الثاني سند لأمر بقيمة وقدرها (٢٥,٠٠٠) ريال سعودي.

سادساً: السحاب الطرفين:

١. في حالة رحون الطرف الثاني عن إبرام العقد بسبب بعود له وليس للطرف الأول علاقة به، فإن العمولة التي دفعها الطرف الثاني للطرف الأول تكون من حق الطرف الأول، وذلك لقيام الأول بالوفاء بكافة التزاماته.
٢. في حالة عدم إتمام البيع بسبب لا يعود للطرف الثاني، مثل رجوع مالك العقار عن البيع، أو ظهور عيوب في العقار، أو أي سبب آخر ليس للطرف الثاني علاقة به، فإنه في هذه الحالة يعود الطرف الأول للطرف الثاني العمولة التي دفعها فوراً، على أن يدفع الطرف الثاني للطرف الأول رسوم إدارية مقدارها (١,٠٠٠) ألف ريال سعودي مقابل الأعمال الإدارية التي قامت بها الشركة.

سابعاً: انتهاء العلاقة:

بعد موافقة البنك، أو الجهة التمويلية على إنعام التمويل وتوقيع العقد معهم، فإن مهمة الطرف الأول قد انتهت، وبحكم العلاقة التي بينهما (الطرف الثاني - الجهة الممولة) العقد العبرم بينهما.

ثامناً: العناوين:

يقر الطرفان بأن العنوانين المذكورة في هذا العقد هي العنوانين المعتمدة للمراسلات والإخطار بين الطرفين، ويلتزم كل من الطرف الأول والطرف الثاني بإشعار الآخر في حالة تغيره بإشعاره كتابة (بتوقيع الطرفين أو بالإشعار عبر البريد الإلكتروني) ولا اعتراض جميع الإعلانات والمراسلات التي تمت على هذا العنوان صحيحه ومنتجة لآثارها القانونية.



تاسعاً: إقرارات الطرفين:

يقر الطرفان بأنهما اطلعا على جميع بنود هذا العقد الاطلاع التام النافي للجهالة كما يقر الطرفان أنهمَا قبلَا التوقيع على هذه البنود وحيث أن إرادة أطراف هذا العقد قد تلتقنا إيجاباً وقبولًا وهما بكمال أهليةِهما المعتبرة شرعاً على إبرام هذا العقد.

عاشرًا: حدوث النزاع:

في حالة حدوث نزاع بين الطرفين فيحل بالطرق الودية خلال خمسة عشر يوماً، وفي حالة تعذر حله ودياً فيحال النزاع إلى المحكمة المختصة بمدينة الرياض.

الحادي عشر: نسخ العقد:

حرر هذا العقد من نسختين أصليتين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها، وقد تفاصِم الطرفان على الوفاء بالعقد وحسن المعاملة وإعطاء كل ذي حق حقه.

والله الموفق ...

الطرف الثاني

علي بن معتوق بن علي المحمد

التوقيع

الطرف الأول

مكتب إنجاز الأموال للعقارات

التوقيع